

## مَرْسُومٌ رَقْمٌ ١٧١٧

نقل اعتماد من احتياطي الميزانية العامة الى موازنة رئاسة الجمهورية

## العام ٢٠١٧ على أساس القاعدة الثانية عشرية

# إنَّ رَئِيسَ الْجُمُهُورِيَّةَ سَيَّدُ الدُّولَةِ الْقُوَّاتِ الْمُعَارِفِ

بناءً على قانون المحاسبة العمومية وتعديلاته، لاسيما المادتين ٢٦ و ٦٠ منه،  
بناءً على القانون رقم ٧١٥ تاريخ ٢٠٠٣/٠٢/٢٠٠٦ (الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠٠٥)،  
بناءً على القانون رقم ٧١٧ تاريخ ٢٠٠٣/٠٢/٢٠٠٦ (إجازة جبائية الواردات كما في السابق وصرف النفقات  
اعتباراً من أول شباط ٢٠٠٦ ولغاية صدور قانون موازنة ٢٠٠٦ على أساس القاعدة الآتية عشرية)،  
بناءً على القانون رقم ٢٣٨ تاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٢ (فتح اعتماد إضافي قدره ٩٠٢٤٨،٨٥٥،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل. لتفطية  
أنفاق العام ٢٠١٢)،

بناءً على القانون المعجل النافذ حكماً رقم ١٥ تاريخ ١٤/١١/٢٠١٤ (فتح اعتماد إضافي في الميزانية العامة قدره ٣٤،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل.)،

بناءً على القانون المعدل رقم ٣٩ تاريخ ٢٤/١١/٢٠١٥ (فتح اعتماد إضافي في الموازنة العامة قدره ٤٤,٥٦٨,٨٦٥,٩٨٠,٠٠٠ ل.ل. لتغطية بعض حاجات الإدارات والمؤسسات العامة)،  
بناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية،  
وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩/٩/٢٠١٢،

یوسم مائیا:

**المادة الأولى:** ينقل في موازنة عام ٢٠١٧ على أساس القاعدة الأئتي عشرية الإعتماد التالي:

من: الجزء الأول

النسبة	١	النسبة	١
الباب	٢٧	احتياطي الموازنة	
الفصل	٢	احتياطي للفقات الطارئة والاستثنائية	
الوظيفة	١٩٠	تحويلات ذات طابع عام بين الإدارات	
البند	١٨	الفقات الطارئة والاستثنائية	
الفقرة	١	احتياطي للفقات طارئة	
النسبة	١	احتياطي لتغذية مختلف بنود الموازنة / ٧٥٠،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل.	

(سبعين و خمسون مليون ليرة لبنانية فقط لا غير).

إلى: الجزء الثاني (أ)

الباب ١	رئيس الجمهورية
الفصل ١	رئيس الجمهورية
الوظيفة ١١١	رئيس الجمهورية
البند ٢٢٩	نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية
الفقرة ١	نفقات دروس واستشارات ومراقبة
البندة ١	نفقات دروس واستشارات ومراقبة للتجهيزات / ٧٥٠،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل.
(سبعين وخمسون مليون ليرة لبنانية فقط لا غير).	

المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بعدا في ١٧ تشرين الأول ٢٠١٧  
الامضاء: ميشال عون

صدر عن رئيس الجمهورية  
رئيس مجلس الوزراء  
الامضاء: سعد الدين الحريري

رئيس مجلس الوزراء  
الامضاء: سعد الدين الحريري

وزير المالية  
الامضاء: علي حسن خليل